سجن متهم بإحداث عاهة مستديمة بسلا

اعتدى على الضحية بسكين أثناء سرقته والعدالة حكمت عليه بثلاث سنوات

أصدرت محكمة الاستئناف بمدينة سلا، الأسبوع الماضي، حكما يقضي بسجن شخص لمدة ثلاث سنوات، بعد متابعته من أجل الضرب والجرح المؤديين إلى عاهة مستديمة.

وتعود وقائع هذه القضية إلى الشهر الماضي، عندما تقدم الضحية ببلاغ إلى إحدى الدوائر الأمنية بمدينة سلا، يفيد أنه تعرض لاعتداء جسدي على يد مجرم مسجل خطر، بعدما اعترض سبيله في مكان خال، وجرده من كل ما لديه من أموال ومقتنيات ثمينة، قبل أن ينهال عليه بالضرب والجرح بواسطة سلاح أبيض، وعزز الضحية شكايته إلى رجال الأمن بشهادة طبية تثبت خطورة الإصابة، التي تدخل في خانة العاهات المستديمة، محددة مدة العجز في عدة أشهر، قابلة للتمديد، كما كشفت الشهادة الطبية أن الضحية مطالب بإجراء عمليات جراحية مكلفة.

وعلم من مصدر مقرب من هذا الملف أن مصالح الأمن العمومي قررت إحالة ملف هذه القضية على الضابطة القضائية للتحقيق في ملابسات وظروف واقعة الاعتداء، وتعميق البحث للوصول إلى المشتبه فيه، خصوصا أمام تنامي الاعتداءات والسرقات بالعنف في عدد من أحياء المدينة، الأمر الذي يؤشر على وجود عصابة إجرامية خطيرة، وهو ما دفع الشرطة القضائية إلى مباشرة الإجراءات القانونية، بتعليمات من النيابة العامة بمحكمة الاستئناف.

وبعد قليل من البحث والتحري، اهتدت عناصر الشرطة إلى منزل المتهم، غير أنها لم تعثر عليه، وبالتالي اضطرت إلى وضع كمين له، بعد حصولها على معطيات من عدد من المخبرين، وظل رجال الأمن يداومون في انتظار مجيء المتهم إلى منزل أسرته لإلقاء القبض عليه، إلى أن ضبط في حالة تلبس بحيازة قنينة خمر وسكين كبير الحجم.

وحسب ما أفاد به المصدر ذاته، فقد حاول الظنين، في البداية، أن ينفي أي علاقة له بعملية الاعتداء هذه، غير أن تعميق البحث معه، ومواجهته بالضحية، إضافة إلى عدد من شهود الإثبات، الذين عاينوا تفاصيل الاعتداء، دفعه إلى الاعتراف بكل شيء.

وبعد أن تم تحرير محضر في الموضوع، تضمن اعترافات الظنين وأقوال الضحايا وشهادات الشهود، أحيل على النيابة العامة، التي قامت باستجوابه، قبل عرضه على هيأة النطق بالحكم، التي قررت إدانته من أجل تهم السرقة بالعنف واعتراض سبيل المارة والضرب والجرح المؤديين إلى عاهة مستديمة، والحكم عليه بالسجن النافذ لمدة ثلاث سنوات.

وفي سياق ذي صلة، تمكنت عناصر الضابطة القضائية بالمنطقة الأمنية الإقليمية بسلا، بداية الأسبوع الجاري، من تفكيك عصابة إجرامية مختصة في عمليات السرقة بالعنف والسطو، كما يتابع أفرادها بتهمة الاغتصاب.

واستنادا إلى مصدر مطلع، فإن الإيقاع بأفراد العصابة يرجع إلى شكاية تقدمت بها أسرة فتاة تعرضت للاختطاف والاحتجاز وهتك العرض، مع سرقة كل ما كان في حوزتها، ما عجل بفتح تحقيق في القضية، أسفر عن التوصل إلى المتهمين، وإلقاء القبض عليهم، فيما يستمر البحث عن متهم آخر، صدرت في حقه مذكرة بحث على الصعيد الوطني.

وذكر المصدر ذاته أن المتهم الأول وآخرين كانا رفقته، اعترضا سبيل الضحية عندما كان من طريق شبه مهجور، وقاموا باعتراض سبيله تحت طائلة التهديد بالسلاح الأبيض، باختطافه تحت طائلة التهديد بالسلاح الأبيض، قبل أن يمارسوا عليها الجنس بالعنف واحدا تلو الآخر، قبل أن يجردوها من حليها الذهبية وأموالها، ويلوذون بالفرار.

وعلم من المصدر ذاته أن البحث الذي باشرته الشرطة القضائية كشف عن تعرض فتاة أخرى لاعتداء مماثل على أيدي المتهمان أنفسهم، وذلك بالرجوع إلى سجل الأحداث اليومية، إضافة إلى ضحايا آخرين من الجنسين، اعترضت العصابة سبيلهم وسرقت حاجياتهم وأموالهم بالعنف والتهديد.

وبعد تحرير محاضر رسمية للأظناء، أحيلوا على الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بسلا، الذي قرر متابعتهم من أجل تهم تكوين عصابة إجرامية للسرقة بالعنف والاختطاف والاحتجاز وهتك العرض والضرب والجرح بواسطة السلاح الأبيض، في انتظار محاكمتهم بالمنسوب إليهم.

محمد البودالي (مكتب الرباط)

العثور على جثة ومحاولة انتحار فتاة بالجديدة

عثرت مصالح الدرك الملكي بالجديدة، على جثة شخص بأحد الدواوير التابعة لجماعة أحد أولاد عيسى، وكان الضحية اختفى عن الأنظار بعد ذهابه إلى السوق الأسبوعي من أجل بيع دابة، ورجح مصدر من عائلة الضحية، أن يكون سبب اختفاء قريبه رمي نفسها إلى تعرضه لاعتداء من أجل السرقة، سيما أن جروحا بليغة وجدت بالجثة التي تم نقلها إلى مستودع الأموات، وإخضاعها للتشريح الطبي لمعرفة سبب الوفاة.

من جهة ثانية، حاولت شابة الانتحار ببيت والديها بحي السعادة بالجديدة، وكان جيرانها تنبهوا لضجيج بسطح الإقامة وجدوها قاب قوسين أو أدنى، من السقوط وتدخلوا لمنعها، وعزا شاهد عيان سبب محاولة الانتحار، إلى اضطرابات نفسية تعانيها الفتاة.

أحمد ذو الرشاد (الجديدة)

جرائم عبر العالم

مصري يقتل زوجته بدافع الفقر

هشم رأسها بقطعة حديدية ثم تخلص من جثتها في مصرف المياه

لا حديث الآن في مصر إلا عن الرجل الذي قتل زوجته وألقى جثتها في مصرف المياه، لأنها أصرت على البحث عن منصب شغل لمساعدته على أعباء المعيشة القاسية. تفاصيل هذه الجريمة مثيرة وغريبة، فبعد أن أشرقت شمس ذلك اليوم وانجلى الظلام، خرج أحد الفلاحين بإحدى المناطق يحمل فأساً على كتفه، متوجها إلى مزرعته، وأثناء سيره في الطريق، لاحظ كيسا بلاستيكيا كبيرا يطفو فوق مياه المصرف، ويتجمع بالقرب منه عدد من القطط والكلاب الضالة، التي كانت تصدر أصواتاً مزعجة، ما لفت انتباهه، فوقف وحاول معرفة السبب وما الذي يحدث، فاقترب وقام بإبعاد القطط والكلاب وأمسك بالكيس وجذبه إلى الشاطئ وقام بفتحه، فإذا بمفاجأة مذهلة تصدمه، إذ شاهد جثة سيدة في العقد الثالث من عمرها، مهشمة الرأس تماماً، ووجها غير واضح المعالم.

ألقى الفلاح فأسه على الأرض وأطلق ساقيه للريح، وهو يصرخ ويتمتم بكلمات غير مفهومة، مردداً «قتيل قتيل»، وعندما هدأ روعه، سأله أحد الأشخاص عن مكان هذا القتيل، فاصطحبه إلى مكان الجثة وبعد إلا لحظات، تجمع أهالي المنطقة والمزارعون الفلاحون، والكل يضرب كفاً على كف، في الوقت الذي تعالت فيه صرخات النساء والأطفال، وعلى الفور تم إشعار رجال الشرطة، فانتقل إلى مسرح الجريمة مدير إدارة البحث الجنائي وعدد من معاونيه.جثة مهشمة وباستخراج الجثة، تبين أنها مهشمة الرأس تماماً، ولم يتمكن أحد من الحاضرين من التعرف عليها، كما لا يوجد في جيوب ملابسها ما يثبت هويتها، فتم الرجوع إلى سجلات المتغيبين، وتبين عدم وجود بلاغات باختفاء سيدات، وبعد فترة، كشفت التحريات عن تحديد هوية القتيلة، إذ تبين أنها ربة منزل وتدعى صفاء كرم، وأنها متزوجة ولديها طفلان، وبعد أن تم استدعاء أقاربها تعرفوا عليها، وكان على رجال الشرطة كشف غموض الحادث البشع.

الاعتقاد الذي كان سائداً في البداية هو احتمال أن يكون الدافع إلى الجريمة أخلاقياً، ولكن أقارب القتيلة أكدوا أن ابنتهم صفاء تتمتع بحسن السيرة والسلوك، وأنها على خلق، كما أن جميع أهل المنطقة التي تقطن فيها أكدوا ذلك. وسأل رجال الشرطة أهل القتيلة عن وجود خلافات بينهم وبين أحد ما، فأكدوا أن علاقتهم بكل الناس جيدة، مشيرين إلى أنهم لا يستطيعون أن يتهموا أحداً بقتلها، وهنا اتجه الاعتقاد إلى أن الدافع وراء الحادث هو السرقة، لكن تحريات المباحث كشفت أن الظروف المادية للضحية صعبة وأنها تخرج إلى العمل لمساعدة زوجها العامل، وكان على رجال الشرطة البحث عن زوجها، ويدعى ناجي الفنجري، عامل، فتبين أنه اختفى من المنطقة، خاصة عندما وصلت معلومة إلى رجال الشرطة تفيد أن هناك مشاحنات وشجارات بين الزوجة القتيلة وزوجها بسبب مصاريف الحياة. رحلة البحث وبعد رحلة بحث مضنية، نجح رجال الشرطة في التوصل إلى الزوج الذي تبين أنه كان مختفيا في مكان بعيد. في البداية تظاهر الزوج أنه لم يكن يعلم بمقتل زوجته، وأخذ يبكي عليها بشدة، وبعد أن واجهه رجال الشرطة بما أسفرت عنه التحريات، أصيب بحالة ارتباك شديدة، وانهار وأخذ يسرد اعترافاته قائلاً «تزوجت من صفاء منذ عدة سنوات، وكنت أحبها وكانت تبادلني الحب نفسه وأكثر، ولم تدخر جهداً لراحتي وتلبية كل احتياجاتي، وكنت أعمل ليل نهار من أجل إسعادها، وعندما رزقنا الله بطفلين كنا أسعد زوجين في العالم، ولكن السعادة لم تدم طويلاً، فمع الارتفاع الجنوني في الأسعار في الفترة الأخيرة، انقلبت حياتنا رأساً على عقب، ولم يعد دخلي كافياً حتى لسد رمق طفلي، وهو ما جعلني عصبياً أثور لأتفه الأسباب، مما تسبب في نشوب المشاجرات بيني وبين زوجتي إلى درجة أنها عرضت علي أن تعمل خادمة في المنازل لمساعدتي على مواجهة متطلبات الحياة القاسية، فرفضت وقلت لها أنا المسؤول عن الإنفاق عليكم، ولكنها أصرت على العمل في المنازل، ومع ضغوط الحياة وافقت وظلت تعمل لفترة، ولكن في الأيام الأخيرة بدأت تعود إلى المنزل في أوقات متأخرة من الليل، مما جعل الشك يدخل إلى قلبي، رغم أنني على يقين بأن زوجتي مخلصة ومؤدبة وتصونني». جريمة القتل ويضيف الزوج في اعترافاته قائلا «وفي يوم الحادث، عادت إلى المنزل بعد ساعة من الموعد المحدد، وهنا قلت لها لن تذهبي إلى العمل مرة أخرى، فقالت لي إن الأطفال لن يجدوا الطعام والشراب، وأن مصيرنا هو التسول لكي ننفق عليهم، فقلت لها لن تذهبي إلى العمل مرة أخرى، ونشبت بيننا مشاجرة، فما كان مني إلا ان أمسكت بقطعة حديدية وتوجهت نحوها، ورغم وجود الطفلتين، إلا أنني انهلت عليها بكل قوة على رأسها حتى تهشمت تماماً وسط صراخ الطفلين، وأغرقت الدماء الغرفة التي نجلس فيها، فأمسكت بالطفلين وهدأت روعهما، ثم جلست إلى نفسي وأخذت أفكر في كيفية التخلص من الجثة، فأحضرت كيساً كبيراً من البلاستيك، بعد أن نام الطفلان، وقمت بغسل الدماء من الغرفة ووضعت الجثة في الكيس، وفي وقت متأخر من الليل، قمت بحملها على كتفي وتسللت في جنح الظلام دون أن يشاهدني أحد، وقمت بإلقائها في مصرف المياه ثم ذهبت إلى المنزل، وقمت بتغيير ملابسي الملوثة بالدماء، وفي الصباح لذت بالهرب معتقداً أن أحداً لن يكشف جريمتي».

وبعد أن أدلى المتهم باعترافاته، تمت إحالته على النيابة العامة التي قررت حبسه على ذمة التحقيق، قبل تحويله إلى محكمة الجنايات.

عن مدونة (مكتوب)

حوادث

بيطري يبسط لوزارة العدل ملابسات اعتقاله

وجه طبيب بيطري بمدينة وجدة، أخيرا، رسالة إلى محمد عبد النبوي، مدير الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل، يكشف فيها ملابسات اعتقاله، ويصفها ب»المفبركة»، بعد تلفيق تهم باطلة له، للزج به في السجن ظلما وعدوانا.

وأوضحت الشكاية، التي توصلت «الصباح» بنسخة منها، أن جميع الوثائق المدرجة في ملف القضية «كلها مزورة»، مشيرا إلى أنه فوجئ بأمر الاعتقال الذي أصدرته النيابة العامة، والقاضي بالتحقيق معه من أجل تهم المشاركة في تزوير وثيقة عرفية، دون الأخذ بعين الاعتبار بأنه دكتور بيطري، يتوفر على جميع ضمانات الحضور لأنه يمارس مهنته بعيادته الخاصة.

وأضاف صاحب الشكاية أنه كان ضحية عملية تزوير وثيقتين أنجزهما المشتكي، تثبتان أنه اشترى جرارين من إحدى الشركات المختصة، ولم يؤد ثمنهما، وعندما تأكدت الشرطة القضائية أن الوثيقتين مزورتان وغير مسجلتين في مصلحة تصحيح الإمضاءات ببلدية العروي، تراجع المشتكي عن شكايته، مخافة تعميق البحث في هذا الملف، مشيرا إلى أنه «أصبح من الواضح أن الأمر يتعلق بمؤامرة حيكت ضدي، أراد المشتكي من ورائها توريطي في قضية لا علاقة لي بها، سيما أن المشتكي سبق له أن أعلن عن عدة إفلاسات في شركات كان يسيرها بالوكالة أو طريقة غير مباشرة، لأنها مسجلة في أسماء أقربائه»، مشيرا إلى أن الهدف من كل هذا هو التملص الضريبي.

وأضافت الشكاية أن المشتكي عندما أراد أن يعلن من جديد عن إفلاس إحدى شركاته، و»يخون خزينة الدولة المغربية، تبين له أن هذه الطريقة غير مجدية، بالنظر إلى أن القانون الجبائي المغربي الجديد لن يعفيه من المراجعة الضريبية منذ تأسيس الشركة، الأمر الذي جعله يفكر في خلق قضية مصطنعة أقحمني فيها، للإعلان عن إفلاسه عبر المحكمة».

وكشف المشتكي أنه يقبع حاليا في السجن بسبب عدم حضور المشتكى به إلى جلسات المحاكمة، مخافة السقوط في فخ الأسئلة التي ستوجه إليه وإلى ابنه، والتي من شأنها إيضاح الحقيقة، وكشف اللبس عن القضية، مشيرا إلى أن المتهم لم يمتثل لقرار الاستدعاء، بداعي عدم التوصل، علما أنه «يصول ويجول في مكاتب النيابة العامة، كما شوهد من طرف أفراد عائلتي جالسا مع أحد النواب، بينما كنت ماثلا أمام القضاء».

ولفت صاحب الشكاية، انتباه مدير الشؤون الجنائية والعفو، إلى أن امتناع المشتكى به عن الحضور، «يرجع إلى عجزه عن إثبات ما يدعيه، لأنني أتوفر على مجموعة من الأدلة لمواجهته بها أمام هيأة المحكمة». وطالب المشتكي بإنصافه، وإعادة البحث في هذا الملف من جديد، للكشف عن الحقيقة.

م.ب (مكتب الرباط)

سجناء بآسفي محرومون من الخلوة الشرعية

ذكرت مصادر مطلعة من السجن المدني بآسفي، أن إدارة الأخير حرمت العديد من السجناء من حق الخلوة الشرعية، التي يضمنها لهم القانون المنظم للسجون، معتبرين حرمانهم من هذا الحق بمثابة إجهاز آخر على العديد من المكتسبات التي أقرها المشرع للسجناء.

وتوقف مصدر من فرع المركز المغربي لحقوق الانسان بآسفي، في اتصال هاتفي مع "الصباح" عند هذا الخرق، معتبرا أن "إدارة السجن المدني أقدمت، في الفترات الأخيرة، على اتخاذ العديد من القرارات غير المسؤولة في حق عدد من السجناء، وصادرت العديد من حقوقهم ضدا على القانون"، مؤكدا أن المركز المغربي لحقوق الانسان بآسفي سبق له أن راسل إدارة السجن في شأن العديد من الخروقات التي تعرفها هذه المؤسسة، غير أنه لم يتلق أي رد من طرف الجهات المعنية سواء على المستوى المحلي أو الوطني".

وأشار المصدر نفسه، إلى أنه آن الأوان لوضع حد لسلسلة الخروقات التي تعرفها هذه المؤسسة، وإيفاد لجان للتفتيش من أجل وقف نزيف الخروقات بالمؤسسة السجنية، وتحرك النيابة العامة، سواء بالمحكمة الابتدائية أو الاستئنافية.

وكان مجموعة من السجناء قد خاضوا عدة إضرابات عن الطعام، ضد العديد من الممارسات غير القانونية، والتي وصلت في بعض الأحيان حد استعمال الأسلحة البيضاء، إذ تعرض نزيل بالمؤسسة ذاتها، يقضي عقوبة تصل إلى 20 سنة، لاعتداء بالسلاح الأبيض من طرف سجين تربطه قرابة بأحد الموظفين بالمؤسسة السجنية، والذي يوفر له الحماية، كما تعرض نزيل آخر للتنقيل من الغرفة التي يقطنها ضدا على القانون، فضلا عن الاتهامات التي يوجهها نزلاء بالمؤسسة السجنية ذاتها إلى بعض الموظفين في شأن التغاضي عن ترويج المخدرات بين النزلاء والعديد من الممنوعات.

إلى ذلك، نفى مصدر من السجن المدني لآسفي، أن تكون الإدارة عمدت إلى حرمان النزلاء من حقهم في الخلوة الشرعية، مؤكدا "أن الإدارة تعمل على احترام الضوابط القانونية في هذا المجال طبقا للقانون المعمول به في مختلف السجون بالمملكة، والمراسلات والدوريات الصادرة عن القطاع الوصي".

وأضاف المصدر نفسه لـ"الصباح"، أنه بخصوص ترويج المخدرات، فإن إدارة المؤسسة أحبطت عدة محاولات لتمرير المخدرات إلى نزلاء بالسجن المدني، إذ تم اعتقال الجناة واتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم، طبقا لتعليمات النيابة العامة، مشيرا إلى أن كل من ثبت تورطه في عمليات الاتجار في المخدرات داخل السجن أو تسهيل تمريرها ستتخذ في حقه الإجراءات القانونية المعمول بها في هذا الشأن.

محمد العوال (آسفي)